طاحونة الاستبداد، لنبن تنظيمات إسقاطه

مشهد الطحن الآدمي الذي راح ضحيته محسن فكري من مدينة الحسيمة له معاني بالغة الدلالة وينم عن درك البشاعة التي هوى إليها واقع شعبنا. دولة استبدادية متعجرفة لا ترى في الشعب ولا في المواطن الفرد إلا رعاعا يساقون بالسوط والكرباج، ومجبولين على الخضوع بالإذلال والانصياع بالإكراه.
دولة لها باع في الجريمة، شيدت سجونا سرية (تازمامارت، اكدز، قلعة مكونة...) ونكلت بالمحتجين في سلسلة انتفاضات (65، 81، 84، 90...) وقامت بحملات تأديب ضد مدن وبلدات (تارميلات، سيدي افني، صفرو...).
تعج مملكة القهر بتاريخ دموي عظيم؛ فالمواطن الفرد يتعرض للدوس يوميا من قبل جيش هائل من الموظفين البيروقراطيين، لا حد لجبروتهم وفسادهم.
القروي في أقصى مدشر والتاجر والبائع المتجول والراغب في الحصول على أبسط وثيقة والمتوجهون إلى القضاء والمسلطة عليهم سيوف دار الضرائب والحرفي الصغير... كلهم يئنون تحت وطأة الاستبداد وجهازه البيروقراطي وزبانيته القمعية.
ليست هذه الجرائم محض تعبير عن همجية تعود جذورها للقرون الوسطى، بل قمعا طبقيا هدفه منع الكادحين من الاتحاد ومن النضال، منع العمال من التنظيم النقابي، منع المواطن من رفض الخضوع للمذلة... القمع الوحشي وامتهان كرامة المواطن ليست إلا الوجه السياسي للاضطهاد الطبقي.
لن يكون هذا الحدث البشع خاتمة جرائمهم، فطالما هناك استبداد قائم وطالما لم تفرض ديمقراطية حقيقية وجذرية، فلا كرامة ولا حرية ولا عدالة للشعب ولا للمواطن.
ستسعى الدولة الى ما دأبت عليه حال انفضاح جريمة من جرائمها، لفتح تحقيق قضائي وتطبيق القانون، بنقل بعض صغار الموظفين واعتقال قلة منهم لبعض الوقت حتى تهدأ الأوضاع، وسيتنقل بعض الوزراء من العاصمة لإظهار الجدية في تطبيق القانون وبث بعض الاطمئنان قصد امتصاص الغضب المتولد عن الحدث، وبعدها تنفض الدولة يديها ويعود موظفوها إلى مواقعهم كعربون على أن الدولة لا تتخلى عن خدامها ورسالة طمأنة لغيرهم أن لا خوف عليهم وهم يمارسون التنكيل والبطش.
التغيير الذي ينزع الاستبداد والفساد من جدوره هو طريقنا لفرض عزة شعبنا وصيانة كرامة المواطن.
ندعو الى التعبير عن الغضب والاحتجاج ضد الجريمة المقرفة وتحميل مسؤوليتها للدولة.
المطالبة بمحاكمة المنفذين المباشرين للجريمة والمسؤولين الذين أعطوا أوامرهم أو من لم يقوموا بواجب منع حصولها وكل من له صلة بالجريمة.

الخزي والعار للقتلة الأنذال.
المناضل-ة.

طاحونة الاستبداد، لنبن تنظيمات إسقاطه

مشهد الطحن الآدمي الذي راح ضحيته محسن فكري من مدينة الحسيمة له معاني بالغة الدلالة وينم عن درك البشاعة التي هوى إليها واقع شعبنا. دولة استبدادية متعجرفة لا ترى في الشعب ولا في المواطن الفرد إلا رعاعا يساقون بالسوط والكرباج، ومجبولين على الخضوع بالإذلال والانصياع بالإكراه.
دولة لها باع في الجريمة، شيدت سجونا سرية (تازمامارت، اكدز، قلعة مكونة...) ونكلت بالمحتجين في سلسلة انتفاضات (65، 81، 84، 90...) وقامت بحملات تأديب ضد مدن وبلدات (تارميلات، سيدي افني، صفرو...).
تعج مملكة القهر بتاريخ دموي عظيم؛ فالمواطن الفرد يتعرض للدوس يوميا من قبل جيش هائل من الموظفين البيروقراطيين، لا حد لجبروتهم وفسادهم.
القروي في أقصى مدشر والتاجر والبائع المتجول والراغب في الحصول على أبسط وثيقة والمتوجهون إلى القضاء والمسلطة عليهم سيوف دار الضرائب والحرفي الصغير... كلهم يئنون تحت وطأة الاستبداد وجهازه البيروقراطي وزبانيته القمعية.
ليست هذه الجرائم محض تعبير عن همجية تعود جذورها للقرون الوسطى، بل قمعا طبقيا هدفه منع الكادحين من الاتحاد ومن النضال، منع العمال من التنظيم النقابي، منع المواطن من رفض الخضوع للمذلة... القمع الوحشي وامتهان كرامة المواطن ليست إلا الوجه السياسي للاضطهاد الطبقي.
لن يكون هذا الحدث البشع خاتمة جرائمهم، فطالما هناك استبداد قائم وطالما لم تفرض ديمقراطية حقيقية وجذرية، فلا كرامة ولا حرية ولا عدالة للشعب ولا للمواطن.
ستسعى الدولة الى ما دأبت عليه حال انفضاح جريمة من جرائمها، لفتح تحقيق قضائي وتطبيق القانون، بنقل بعض صغار الموظفين واعتقال قلة منهم لبعض الوقت حتى تهدأ الأوضاع، وسيتنقل بعض الوزراء من العاصمة لإظهار الجدية في تطبيق القانون وبث بعض الاطمئنان قصد امتصاص الغضب المتولد عن الحدث، وبعدها تنفض الدولة يديها ويعود موظفوها إلى مواقعهم كعربون على أن الدولة لا تتخلى عن خدامها ورسالة طمأنة لغيرهم أن لا خوف عليهم وهم يمارسون التنكيل والبطش.
التغيير الذي ينزع الاستبداد والفساد من جدوره هو طريقنا لفرض عزة شعبنا وصيانة كرامة المواطن.
ندعو الى التعبير عن الغضب والاحتجاج ضد الجريمة المقرفة وتحميل مسؤوليتها للدولة.
المطالبة بمحاكمة المنفذين المباشرين للجريمة والمسؤولين الذين أعطوا أوامرهم أو من لم يقوموا بواجب منع حصولها وكل من له صلة بالجريمة.

الخزي والعار للقتلة الأنذال.
المناضل-ة.